فلسفة نظام :ليسانس- ماستر- دكتوراه

أ.د. منصور كافي– أ/ عادل مقراني -جامعة باتنة -

مقدمة

إن الإصلاح سمة من سمات تطور الحياة المبنية على التغير والتجدد، ومن لا يقبل التغير والتجدد يجمد فإنه يذوب في الآخر وقد يموت، ولذلك ظلت الأنبياء والرسل تبعث لتجدد للناس حياتهم، وتساعد على تطورهم وهذا المعنى ما عناه رسول الله ﷺ حيث قال: " إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها" أخرجه أبوداود.

ومن هنا قامت الإصلاحات، وتتابعت قائمة في كل عصر ومصر، والإصلاحات التي تطبق في بلدنا الجزائر أمر طبيعي، والاستعانة بتجارب الآخرين في تفعيلها وتطبيقها أمر طبيعي أيضا، ولكن غير الطبيعي أن لا نتفاعل معها، أو نتفاعل معها سلبيا أي نرفضها أو نأخذها دون تكييف.

إن منظومة التعليم العالي مدعوة في كل مرحلة من مراحل تطورها إلى التكيف باستمرار مع التحديات العميقة لمحيطها التي ما انفكت تزداد تعقيدا.

لقد مكن إصلاح 1971 الجامعة الجزائرية من الإسهام بشكل فعال وحاسم في التنمية الوطنية من حيث كونه سمح لها بضمان تكوين الإطارات اللازمة لمؤسسات الدولة والاقتصاد فضلا عن تلبية احتياجات الجامعة من الأساتذة وتكوين المكونين.

لقد آن الأوان بعد أربعين سنة من إصلاح 1971 والتعديلات التي تبعتها بخلق الظروف التي تمكن الجامعة من الانخراط الكلي في سيرورة التنمية ذات الديناميكية المتسارعة التي باشرتها البلاد ومن رفع التحديات الراهنة والمستقبلية.

فلبلوغ مستوى البلدان المتطورة ينبغي حتميا على البلاد أن تتسلح باقتصاد قوي يجمع بين النجاعة والتنافسية موجه نحو امتلاك المعرفة والتحكم في التكنولوجيا.

إن هذه العوامل تمثل اليوم أسس المجتمعات الحديثة التي تشكل فيها الجامعة الفضاء الأمثل للاكتساب والإنتاج والتطوير.

وانطلاقا من هذه المعاينة فقد سارعت كل الأمم إلى جعل منظومة التعليم العالي في صدارة أولوياتها تفرض ضمان التكوين النوعي المأمول لفائدة النخب والموارد البشرية بوصفها أكثر العوامل حسما في مجال النمو والتنافسية الاقتصادية.

لقد أدركت البلدان الأوروبية والبلدان الصاعدة كالهند والصين وتركيا العلاقة الوثيقة بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية وباشرت إصلاحات عميقة لمنظوماتها التعليمية.

وامتدت هذه الديناميكية في الإصلاح لتشمل عددا معتبرا من البلدان الإفريقية وبلدان الجوار المغاربية.

لذا بات من الضروري أن نتساءل بدورنا عن الوجهة التي يتعين على منظومتنا للتعليم العالي والبحث العلمي أخذها وعن طبيعة التطوير الذي ينبغي أحداثه.

لقد أبرزت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في تقريرها، مختلف العوائق التي تعاني منها الجامعة. كما أبرزت الحلول الواجب إدخالها لتمكين الجامعة من القيام بالدور المنوط بها في دفع سيرورة تكييف منظومتها التكوينية مع المتطلبات والحاجيات التي أفرزتها هذه السيرورة.

وعلى ضوء توصيات هذه اللجنة وتوجيهات المخطط التنفيذي الذي صادق عليه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 30 أفريل 2002، حددت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي استراتيجية لتطوير القطاع، وتتضمن هذه الاستراتيجية في أحد محاورها الأساسية إعداد وتطبيق إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي، تتمثل المرحلة الأولى لهذا الإصلاح في وضع هيكلية جديدة للتعليم ذات ثلاث أطوار تكوينية: ليسانس-ماستر –دكتوراه أي هيكلية تستجيب للمعايير الدولية.وتكون مصحوبة بتعيين وتأهيل مختلف البرامج التعليمية، وباعتماد وتنظيم جديد للتسيير البيداغوجي.

إن هذا الإصلاح الذي شرع فيه في محيط يتسم بتحولات سريعة يرمي إلى:

1- المواءمة بين المتطلبات الشرعية لديموقراطية الالتحاق بالتعليم العالي والمتطلبات الضرورية لضمان تكوين نوعي.
2- إعطاء مفهومي التنافس والأداء كل مد لولاتهما.

3- إرساء أسس الحكامة الراشدة للمؤسسات تستند على المشاركة والتشاور.

4- إشراك الجامعة في التنمية المستدامة للبلاد.

5- تمكين الجامعة الجزائرية من أن تصبح من جديد قطبا للإشعاع الثقافي والعلمي على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

وتبرز بجلاء أهمية هذه التحديات التي تضمنتها هذه الأهداف والمقاصد عندما نعلم أنه يتوجب على الجامعة استقبال ما يربو عن مليون طالب مع مطلع الدخول الجامعي 2010/2009.

والآن تسرد في عجالة وعلى سبيل التذكير أهم اختلالات النظام الكلاسيكي للتعليم العالي ونحاول أن نجيب عن سؤال لماذا الإصلاح؟

الاختلالات الرئيسية للنظام الكلاسيكي: عرف نسق التعليم العالي اختلالات عدة على الصعيد الهيكلي والتنظيمي للمؤسسات أو على الصعيد البيداغوجي والعلمي للتكوينات المقدمة وتتمثل هذه الاختلالات على وجه الخصوص:

1/ في مجال استقبال وتوجيه وتدرج الطلبة: حيث يمكن تسجيل ما يلي:

أ-استناد الالتحاق بالجامعة إلى نظام توجيهي ممركز، فرغم المساواة التي حققها هذا النظام إلا أنه يبقى نظاما غير مرن ويتضمن قدرا من الإحباط لكونه يقود إلى مسالك تكوين نفعية

ب-مردود ضعيف من جراء التسرب المعتبر، والمدة الطويلة التي يقضيها الطلبة بالجامعة وهي الوضعية التي تزداد تفاقما بفعل اعتماد نمط التدرج وانتقال سنوي واللجوء إلى إعادة توجيه عن طريق الإخفاق.

ج- أحجام ساعية ضاغطة تلزم الطالب بأوقات حضورية مبالغ فيها في قاعات المحاضرات والأعمال الموجهة على حساب الوقت الواجب تخصيصه لتكوينه الذاتي والتحضير لاستقلاليته المعرفية.

د- تخصص مبكر يوجه بمقتضاه الطلبة توجيها مبكرا وعادة ما يكون ابتداء من السنة الأولى جامعي، وهو توجيه – وإن كان يستند على الرغبات المعبر عنها- إلا أنه يبقى في غالب الأحيان توجيها غير ناضج نحو فروع متخصصة وبطريقة لا

رجعة فيها اللهم إلا عبر إعادة توجيه عن طريق الإخفاق أو إعادة اجتياز امتحان البكالوريا.

هـ- نظام تقييم ثقيل ومثبط من خلال تعدد الامتحانات (امتحانات متوسطة المدة- الامتحانات الشاملة والامتحانات الاستدراكية) وفترة امتحانات عادة ما تكون ممتدة بشكل مبالغ فيه على حساب الزمن البيداغوجي الذي يعاني أصلا من قصر مدته مقارنة بالمعايير الدولية.

2 / في مجال هيكلة وتسيير التعليم: يمكن تسجيل ما يلي:

أ- هيكلة معقدة توفر، ولا توفر مقروئية واضحة.

ب- طور قصير المدى يتميز بجاذبية قليلة وغير قادر للاستجابة لفعالية الأهداف التي سطرت له بسبب الغموض الذي ميز النصوص المنظمة لهذا التكوين والمكانة الممنوحة له فضلا عن انحسار فرص التشغيل لخريجي هذا التكوين في غياب تعبير واضح عن الاحتياجات من قبل القطاعات المستعملة.

ج- غياب شبه تام للمعابر نتج عنه انغلاق الفروع –الشيء الذي يمكن الطالب من الحفاظ على المعارف المكتسبة والاستفادة منها في مسلك آخر في حالة التحويل بل يبقى منغلقا في فرع نفقي.

د- تسيير ضاغط وتنقصه الرشادة للنشاط البيداغوجي وعلى حساب الوقت المخصص للتعليم .

3/ في مجال التأطير: تجدر الإشارة إلى ما يلي:

أ- مردودية ضعيفة للتكوين فيما بعد التدرج ازدادت تفاقما في غياب التناغم بين البحث والتكوين في أغلب الأحيان، مما أثر على تطوير هيئة التدريس كما ونوعا.

ب-استمرار ظاهرة مغادرة الأساتذة الباحثين للجامعة نحو آفاق أخرى أكثر جذبا.

4/ في مجال المواءمة بين التكوين وسوق الشغل: نسجل ما يلي:

- برامج تكوين أقل مواءمة لمتطلبات التأهيلات الحديثة.
- اندماج ضعيف للجامعة في محيطها الاجتماعي والاقتصادي.

لماذا إصلاح نظام التعليم العالي؟

إن الاختلالات التي تمت الإشارة إليها سابقا تقود بالضرورة المستعجلة إلى إخراج الجامعة الجزائرية من الحالة التي تمر بها حاليا، وذلك بتوفير الإمكانات البيداغوجية والعلمية والبشرية والمادية والهيكلية التي تسمح لها بالاستجابة لتطلعات المجتمع في مجال تحسين نوعية التكوين ورفع تشغيلية الخرجين،و السعي في الوقت نفسه إلى ملاءمتها تدريجيا مع النظام العالمي للتعليم العالي.

ونظرا لحجم الاختلالات الملاحظة حاليا فإنه لابد من إعداد إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي وذلك سواء على مستوى التسيير أو الأداء للجامعة الجزائرية.

إن مهمة الإصلاح زيادة على إثبات الطابع العمومي للتعليم العالي وتكريس ديموقراطية الالتحاق بالجامعة، عليها أن تؤكد مرة أخرى على المبادىء التي تحكم رؤية المهام الملقاة على عاتق الجامعة الجزائرية، وسنذكر بعضها فيما يلي:

1- ضمان تكوين نوعي، يأخذ بعين الاعتبار التكفل بتلبية الطلب الاجتماعي الشرعي في مجال الالتحاق بالتعليم العالي.

2- تحقيق تأثير متبادل فعلي مع المحيط الاجتماعي الاقتصادي، وهذا بتطوير التفاعلات الممكنة بين الجامعة والعالم الذي يحيط بها(عالم الشغل).

3- تطوير ميكانيزمات التكيف المستمر مع تطور المهن.

4- تقوية المهمة الثقافية للجامعة بترقية القيم العالمية التي يعبر عنها الفكر الجامعي ، خاصة تلك المتعلقة بالتسامح واحترام الآخر في إطار قواعد أخلاقيات المهنة الجامعية وآدابها.

5- تمكينها من التفتح أكثر على التطور العالمي وعلى الخصوص في مجال العلوم والتكنولوجيا .

6- تشجيع وتنويع التعاون الدولي وفق السبل المتاحة والمقبولة.

7- ترسيخ أسس الحكامة الراشدة المبنية على التشاور والمشاركة.

ويضاف إلى كل هذه المتطلبات الجديدة الحرص على البعد الدولي للتعليم العالي والذي يبرز من خلال:

1- التفتح والتنافسية اللتان أصبحتا تميزان أنظمة التعليم العالي، حيث تستأثر الأنظمة الأكثر نجاعة باستقطاب أفضل الكفاءات والاستفادة من خدماتها.

2- إنشاء فضاءات جامعية إقليمية ودولية (فضاء مغاربي- أورومتوسطي...) تسهل حركية الطلبة والأساتذة والباحثين من مختلف الأقطار ومن ثم تشجيع التبادلات العلمية والتكنولوجية والثقافية على مستوى التعليم والبحث.

إنه بإمكان الجامعة الجزائرية من خلال انخراطها في هذه الفضاءات أن ترسي مصداقيتها على الصعيد الدولي وأن تحقق أفضل استفادة من هذه التبادلات.

إن اختيار نظام ل.م.د يندرج ضمن هذا المسعى فهو يستجيب لأهداف الإصلاح ويسمح بمقروئية أفضل للشهادات الوطنية ويحقق تناغم النظام الوطني للتعليم العالي مع أنظمة التعليم العالي في العالم.

إن نظام ل.م.د يتكفل بإدخال ممارسات بيداغوجية جديدة ومقاربات ابتكارية في بناء برامج للتعليم والتكوين مستوحاة مباشرة من احتياجات المجتمع وكذا من خلال تطوير قدرات البحث وتطبيقاته.

كما يقتضي نظام ل.م.د كذلك إعادة تحديد المهام الموكلة للجامعة في علاقتها مع القطاع الاجتماعي والاقتصادي، وكذا إعادة ضبط أشكال مشاركتها في حل المشاكل المرتبطة بالنمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي.إن نظام ل.م.د يدعم ويرافق كل سياسة ترمي إلى ترقية الابتكار وتوسيع قدرات امتلاك التكنولوجيا في إطار شراكة ديناميكية تجمع بين الجامعة ومخابر البحث والمؤسسات العمومية والخاصة وحتى الهيئات المالية والمستثمرين المحتملين.

فهذا الإصلاح ل.م.د يرتكز على مقاربة جديدة للعلاقات البيداغوجية والعلمية (الطلبة ، الأساتذة، الإدارة) ضمن مسعى يضع الطالب في قلب جهاز التكوين.

ويجعل من هيئة التدريس العنصر المحرك الذي تقع عليه عملية تعريف برامج التكوين والبحث وتصميمها وتجسيدها تحت مسؤولية وإشراف المؤسسة الجامعية.

ولذلك شرعت الجامعة الجزائرية في إصلاح التعليم العالي من أجل:

* تقديم تكوين نوعي لضمان إدماج مهني أحسن.

* التكوين الجميع وعلى مدى الحياة.
* استقلالية المؤسسات الجامعية.
* انفتاح الجامعة على العالم.

إن الحقائق الجديدة التي تكفل بها قطاع التعليم العالي عند تحضيره وتصوره وتجسيده تجعل هذا الإصلاح يتطلع إلى أن يكون عميقا وشاملا ومنسجما يمس في الوقت نفسه هيكلية التعليم وتنظيم الدراسات الجامعية ومحتويات البرامج البيداغوجية وتسيير مؤسسات التعليم العالي.

وعلى ضوء هذه الاعتبارات، فقد أصبح من الضرورة بمكان وضع الجامعة الجزائرية في سياق ديناميكية إصلاح صممت في إطار مشروع شامل ومنسجم، وتزويدها تدريجيا بالوسائل البشرية والمادية والتنظيمية التي تسمح لها بالتحضير لمواجهة هذا الموعد في ظروف جيدة.

ولهذا الغرض فقد تم تنظيم استشارة واسعة للأسرة الجامعية بدء من السنة الجامعية 2003/2002، وهي الاستشارة التي تمت في إطار الندوات الجهوية الجامعية، وكانت متبوعة بتنظيم ملتقيات وأيام دراسية على مستوى المؤسسات الجامعية، كما نظمت عدة لقاءات أخرى بمشاركة خبراء دوليين من عدة جامعات أجنبية: كندية، أمريكية، فرنسية، بلجيكية،بريطانية.

الهيكلة الجديدة للتعليم العالي:

النظام: شهادة ليسانس- شهادة الماستر- شهادة الدكتوراه

لمحة عامة عن النظام (ل.م.د): يعتمد نظام ليسانس- ماستر- دكتوراه في هيكلته على ثلاث مراحل تكوينية، تتوج كل واحدة منها بشهادة جامعية:

مرحلة أولى: ويقصد بها شهادة البكالوريا +3 ، وتتوج بشهادة الليسانس

مرحلة ثانية: ويقصد بها شهادة البكالوريا +5، وتتوج بشهادة الماستر

مرحلة ثالثة: ويقصد بها شهادة البكالوريا +8، وتتوج بشهادة الدكتوراه.

وفي كل مرحلة من هذه المراحل تنظم المسارات الدراسية في شكل وحدات تعليم تجمع في سداسيات لكل مرحلة:

أهداف الهيكلة الجديدة للتعليم العالي: يتمثل إصلاح التعليم العالي على الصعيد البيداغوجي في إرساء تنظيم تعليمي من غاياته تمكين الطالب من:

1- اكتساب المعارف وتعميقها وتنويعها في مجالات أساسية تتناغم مع المحيط الاجتماعي المهني، مع توسيع فرص التكوين من خلال إدماج وحدات تعليمية استكشافية و أخرى للثقافة العامة باعتبارها العناصر المكونة لمقاربة متداخلة في التخصصات تتيح بصفتها تلك معايير في مختلف المراحل المشكلة للمسالك التكوينية.

2- اكتساب مناهج عمل تنمي الحس النقدي وملكات التحليل والتركيب والقدرة على التكيف.

3- أن يكون الطالب الفاعل الأساسي في مسار تكوينه من خلال بيداغوجية نشطة مدعومة بفريق بيداغوجي طوال مساره الدراسي.

4- الاستفادة من توجيه ناجع وملائم يوفق بين رغباته واستعداداته قصد تحضيره الجيد، إما للحياة العملية، عبر توفيرفرص اندماجه المهني أو لمتابعة الدراسة الجامعية.

إن تجسيد هذه الأهداف يتجلى من خلال وضع هيكلية من ثلاثة أطوار تعليمية: ل.م.د

شهادة الليسانس: يشمل هذا الطور ستة سداسيات كما يتضمن مرحلتين: تتمثل أولاهما: في تكوين قاعدي طور الليسانس متعدد التخصصات وتتمثل ثانيتهما في تكوين متخصص.

ينقسم طور الليسانس إلى غايتين:

1- غاية ذات طابع مهني تمكن الطالب من الاندماج المباشر في عالم الشغل.

2- غاية أكاديمية تمكن الطالب من مواصلة الدراسة على مستوى الماستر.

شهادة الماستر: تدوم هذه المرحلة التكوينية سنتين ، حيث يتشكل من وحدات تعليمية موزعة على سداسيات يحضر هذا التكوين لاختصاصين مختلفين:

1- **تخصص مهني (ماستر مهني):** يمتاز بالحصول على تدريب أوسع في مجال ما يؤهل صاحبه إلى مستويات أعلى من الأداء والتنافسية.

2- **تخصص ماستر بحث**: يمتاز بتحضير المعني للبحث العلمي ويؤهله لمواصلة الدراسة للحصول على الدكتوراه.

شهادة الدكتوراه: يضمن هذا الطور التكوين الذي تبلغ مدته ستة (06) سداسيات

1- تعميق المعارف في تخصص محدد.

2- تحسين المستوى عن طريق البحث و من أجل البحث(وتنمية الاستعداد لممارسة البحث ومعنى العمل الجماعي).

3- يتوج هذا الطور من التكوين بشهادة دكتوراه بعد مناقشة أطروحة يعدها الباحث.

تنظيم التعليم: ينظم التعليم العالي في سداسيات يتضمن وحدات تعليمية (أربع وحدات: وحدة التعليم الأساسية -وحدة التعليم الاستكشافية-وحدة الثقافة العامة –وحدة المنهجية)، ويمكن أن تسمى وحدة التعليم الأفقية وتجمع التكوينات في ميادين تكوين.

ميدان: إن ميدان التكوين هو بناء متجانس يغطي عدة تخصصات تقدم التكوينات في شكل عروض تكوين تتفرع إلى: ميدان- فرع – تخصص

لا يقاس التعليم والتكوين المحصلين بسنوات الدراسة وإنما بأرصدة، إذ يجب اكتساب 180 رصيدا للحصول على الليسانس ويجب اكتساب 180 رصيدا للحصول على الماستر.

إن الأرصدة: وهي وحدة حساب تسمح بقياس عمل الطالب خلال السداسي (دروس-أعمال موجهة- أعمال تطبيقية، تربص، بحث، عمل شخصي....)

إن إصلاح التعليم العالي الذي شرع فيه لا ينبغي أن يقدم على أنه عملية لتصحيح الاختلالات الملاحظة على نظام التعليم العالي فحسب، وإنما له أبعاد متعددة، منها العمل على مطابقة الجامعة الجزائرية مع المعايير الجامعية المعمول بها دوليا وسيكون له تبعات تتمثل في تحفيز المبادلات والتعاون، وكذا دعم الاعتراف بالشهادات الوطنية وتحسين سمعتها فضلا عن تشجيع حراك الطلبة والأساتذة.

إن هذا الإصلاح الشامل في تصوره، التشاركي في مسعاه، التدرجي والإدماجي في تطبيقه، جاء لترسيخ طابع المرفق العمومي للمؤسسة الجامعية، وتكريس الخدمة

العمومية للتعليم العالي، وتعزيز ديمقراطية الالتحاق بالتعليم العالي، مع الحرص على تمكين الجامعة الجزائرية من ضمان تكوين نوعي يستجيب باستمرار للمعايير الدولية.

حقيقة يرمي هذا الإصلاح إلى توفير اندماج أفضل للمؤسسات الجامعية في محيطها الاجتماعي والاقتصادي والتأسيس للتكوين المستمر مدى الحياة، بما يكفل التكيف الدائم للخريجين مع التطورات التي تعرفها المهن والمعارف.

وعليه فان مجمل الجهود المبذولة في مجال التطوير والإصلاح غايتها إيجاد الظروف الملائمة البيداغوجية والعلمية والتنظيمية والاجتماعية الكفيلة بتكوين الموارد البشرية وتطويرها بوصفها الواقع الاستراتيجي الذي يزود البلاد بميزة تنافسية في عالم يشهد تحولات متسارعة في شتى المجالات.

هذه الأهداف الأساسية التي يتوخاها هذا الإصلاح الذي يجعل الطالب منخرطا في عملية التعلم بتمكينه من خلال ميدان التكوين الذي يختاره وفق مؤهلاته واستعداداته مع توفير فرص نجاحه الجامعي والاجتماعي والمهني.